

تحرك عاجل

فلسطيني مهدد بالإعدام من سلطة حماس

" ف.أ. " في الثالثة والعشرين من عمره وقد تعدمه سلطات حماس في قطاع غزة إذا رفض الاستئناف ضد الحكم بإعدامه في 21 يوليو/ تموز. ويقال إنه وقع على " اعتراف " تحت التعذيب. وصرح المدعي العام لحماس هذا الأسبوع إن رجلين آخرين سوف يعدمان في غضون الأيام المقبلة.

" ف.أ. " من جباليا القريبة من غزة، و في 24 مارس/ آذار 2013 أصدرت المحكمة العسكرية المركزية بمدينة غزة حكماً بإعدامه " لتواطئه مع كيان العدو".

وطبقاً لما ذكره محاميه فإنه ظهر في قاعة المحكمة والكدمات بوجهه وكان يبكي. و أخبر محاميه بأنه عُلق من معصميه وكعبيه وضرب أثناء استجوابه. وقد تقدم باستئناف إلى المحكمة العسكرية العليا. ويحتوي " الاعتراف " الذي وقعه على ادعاءات مستحيلة، مثل القفز لأعلى متخطياً سوراً ارتفاعه أربعة أمتار. وظل " ف.أ. " محتجزاً منذ يناير/ كانون الثاني 2011، وهو حالياً معتقل في سجن الكتيبة في مدينة غزة.

ونقلت وكالة أنباء معاً الفلسطينية عن المدعي العام لحماس، إسماعيل جابر، في 8 يوليو/ تموز قوله إن شخصين مدانين بالقتل سوف يعدمان وشيكاً وأن الإعدام سوف يتم أمام أجهزة الإعلام لأول مرة، ليكون رادعاً ومانعاً لأصحاب النفوس المريضة في مجتمعنا [من التفكير في ارتكاب الجريمة].

وهناك ثلاثة آخرون ذكرناهم في التحديث السابق وهم : جميل زكريا جحا و " ه م أ " وإيهاب دياب مصطفى أبو الأمرين، ينتظرون الإعدام حيث أدينوا بالقتل. ووفقاً لما ذكرته جمعيات حقوق الإنسان غير الحكومية فإن ما لا يقل عن 40 شخصاً يواجهون عقوبة الإعدام في غزة.

نرجوكم الكتابة فوراً باللغة العربية أو بلغتكم :

- معربين عن قلقكم العميق من الادعاءات بأن " ف.أ. " قد " اعترف " تحت وطأة التعذيب وصنوف أخرى من سوء المعاملة و مناشدين حماس على فتح تحقيقات دقيقة ونزيهة ومستقلة في هذه الادعاءات؛
- حاثين السلطات على تخفيف أو إلغاء عقوبة الإعدام لكل الأشخاص المذكورين أعلاه وغيرهم من المحكومين بالإعدام في غزة.
- معربين عن قلقكم العميق من تعليقات المدعي العام الأخيرة وحاثين السلطات على أن تضمن أن حضور الإعلام لتنفيذ الإعدامات لن يتحول إلى مشهد مهين لكونه على الملأ أو لغير ذلك، بما يهدر الكرامة الإنسانية.

نرجو إرسال مناشداتكم قبل 21 أغسطس/ آب 2013 إلى:

رئيس الوزراء

إسماعيل عبدالسلام أحمد هنية
حكومة حماس - غزة
فاكس: +972 82641150
صيغة المخاطبة: معالي رئيس الوزراء
النائب العام
إسماعيل جابر
فاكس: +972 8 2886885
البريد الإلكتروني: media@gp.gov.psneiaba.gaza@gmail.com
صيغة المخاطبة: معالي النائب العام

كما نرجو إرسال نسخ إلى:

وزير العدل
عطا أبو السبح
حكومة حماس في غزة
فاكس: +972 8 288 4815
Email: mibraheem@gov.ps
صيغة المخاطبة: معالي الوزير أبو السبح

الفاكس يرجى المحاولة قبل الثانية بعد الظهر بتوقيت فلسطين (+2 بتوقيت غرينتش)

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم	العنوان 1	العنوان 2	العنوان 3	فاكس	رقم الفاكس	البريد الإلكتروني	عنوان البريد الإلكتروني
-------	-----------	-----------	-----------	------	------------	-------------------	-------------------------

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً. هذا خامس تحديث للتحرك العاجل 12/103. لمزيد من المعلومات: <http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE21/001/2013/en>

تحرك عاجل

فلسطيني مهدد بالإعدام من سلطة حماس

معلومات إضافية

طبقاً لما أسفرت عنه أبحاث منظمة العفو الدولية حول الاعتقال في قطاع غزة الذي تسيطر عليه حكومة حماس بالأمر الواقع، فإن التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة أمر روتيني. خلال عام 2011، تلقت اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان 100 دعوى بالتعذيب أثناء الاحتجاز من قبل الشرطة وحدها، وأكثر من 100 دعوى بالتعذيب على أيدي الأجهزة الأمنية في قطاع غزة. إن الفلسطينيين المتهمين " بالتواطؤ" مع إسرائيل يتعرضون بخاصة وعلى الأرجح إلى التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة أثناء استجوابهم من قبل قوات الأمن الداخلي.

في 22 يونيو/ حزيران 2013 أعدم رجلان يعرفان بأنيهما " أم غ " و " ه ج خ " لا أكثر، وذلك في مجمع شرطة الجوازات في غزة. وكانا قد أدينا " بالتعاون مع العدو". وتلقت منظمة العفو الدولية معلومات تفيد أن أحدهما على الأقل وهو " ه ج خ " - قد أكره على " الاعتراف" تحت وطأة التعذيب والتوقيع على إقرار بالذنب لم يتمكن من قراءته لأنه أُمي. وهو يعاني من مشكلة في عموده الفقري، وقد ساءت خلال الشهور السبعة التي قضاها في الحجز لدرجة أنه لم يعد يستطيع النهوض من جلسته أو التحكم في البول. وقال عضو من أسرته زاره في معتقله إن " ه ج خ " أخبره بأنهم علقوه من معصميه وضربوه وصعقوه بصدمات كهربية.

السلطة الفلسطينية لها السيطرة على قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية، التي تشكل معاً الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تخضع كلها للاحتلال الإسرائيلي العسكري. غير أن العنف الناجم عن الانقسام الفلسطيني الداخلي والتوتر بين فتح وحماس، التي حققت الفوز في آخر الانتخابات البرلمانية الفلسطينية عام 2006 قد أسفرا عن تولي حكومة تسيير الأعمال التي عينها محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية حكم الضفة الغربية، وتولي حكومة الأمر الواقع برئاسة إسماعيل هنية الحكم في قطاع غزة، وذلك اعتباراً من يونيو/ حزيران 2007.

وعقب استيلاء حماس على غزة، علق الرئيس محمود عباس عمليات قوات أمن السلطة الفلسطينية ومؤسساتها القضائية في غزة، محدثاً بذلك فراغاً قانونياً ومؤسساتياً. وردت حماس بتكوين أجهزة موازية للقضاء ولإنفاذ القوانين. وتفتقر هذه الأجهزة إلى العاملين المدربين تدريباً ملائماً وإلى آليات المحاسبة أو الضمانات الملائمة كذلك.

وبموجب القانون الفلسطيني، يتعين أن يصدق الرئيس محمود عباس على كافة أحكام الإعدام قبل تنفيذها. غير أن حكومة الأمر الواقع لحماس، تنفذ أحكام الإعدام دون الحصول على موافقة الرئيس. وتبرر وزارة الداخلية في حكومة حماس استخدامها لعقوبة الإعدام بقولها إن واجبها حماية المجتمع وإقرار القانون والنظام به. إن كثيراً من أحكام الإعدام أصدرتها محاكم عسكرية، بموجب القوانين الثورية لعام 1979 الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية، والتي لا تتفق إجراءاتها مع المعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

وبين عامي 2006 و2009 لم تشهد غزة تنفيذ حكم من أحكام الإعدام، لكن منذئذ، وحسبما ذكرت منظمات غير حكومية قامت حكومة الأمر الواقع في القطاع بإعدام مالا يقل عن 16 شخصاً. أُدين 8 منهم بتهم تتعلق بدعاوى " التواطؤ " مع السلطات الإسرائيلية، وأدين ثمانية الآخرون في جرائم قتل. وفي 201، شنقت سلطات حماس ستة رجال.

وتقر منظمة العفو الدولية بحق حكومة حماس ومسؤوليتها عن تقديم المشتبهين في المخالفات الجنائية إلى العدالة. وعلى أي حال، لم يوجد إطلاقاً دليل مقنع يثبت أن عقوبة الإعدام رادع أكثر فعالية من سائر العقوبات.

وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام – أشد العقوبات القاسية وغير الإنسانية والمهينة – في جميع الحالات لأنها انتهاك للحق في الحياة والحق في عدم التعذيب أو التعرض للعقوبات القاسية وغير الإنسانية والمهينة.